القرار ٢٣٧٩ (الدورة ٢٣)

مسألة رود يسيا الجنوبية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

واذ تشير كذلك الى جميع القرارات المتخذة من الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن مسألة رود يسيا الجنوبية ،

واذ تؤكد من جديد حق الشعب الزمبابوى ،غير القابل للتصرف ،في تقرير المصير والحرية والاستقلال ،

واذ ترى ان اى استقلال لا يقترن بوجود حكومة منتخبة من اغلبية الشعب الزمبابوى ، يكون منافيا لاحكام القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) واهدافه ،

١ — تطلب الى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية عدم منح رود يسيا الجنوبية استقلالها مالم يسبقه انشاء حكومة ، منبثقة عن انتخابات حرة تجرى على اساس اقتراع الراشدين العام ، يكون قوامها حكم الاغلبية ؛

٢ — وتطلب الى جميع الدول عدم الاعتراف بأى شكل من اشكال الاستقلال في رود يسيا الجنوبية مالم يسبقه انشاء حكومة حكم الاغلبية وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) .

الجلسة العامة ١٧٠٧
٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨

القرار ٢٣٨٣ (الدورة ٢٣)

مسألة رود يسيا الجنوبية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة رود يسيا الجنوبية ،

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والى جميع قراراتها السابقة وقرارات مجلس الامن المتعلقة بمسألة رود يسيا الجنوبية ،

واذ تشير كذلك الى ان مجلس الامن قد اعلن ،في قراره ٢٣٢ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦، وقراره ٢٥٣ (١٩٦٨) المتخذ في ٢٩ ايار (مايو) ١٩٦٨، ان الحالة القائمة في روديسيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ،

واذ يساورها القلق الشديد ازاء الحالة الخطيرة القائمة في روديسيا الجنوبية والتي زاد من تفاقمها قيام النظام العنصري غير الشرعي الحاكم بتنفيذ احكام الاعدام وارتكاب اعمال القمع ضد السكان الافريقيين ، ووجود قوات افريقيا الجنوبية في الاقليم ،

واذ يساورها القلق الشديد لما يشكله وجود القوات المسلحة التابعة لافريقيا الجنوبية في روديسيا الجنوبية من تهديد خطير للسلامة الاقليمية للدول الافريقية المستقلة في المنطقة ولسيادتها ،

واذ تذكر ان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،بصفتها الدولة القائمة بالادارة هي صاحبة المسئولية الاولى عن انهاء النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية وعن نقل السلطة الفعلية الى الشعب الزمبابوى ،على اساس انتخابات حرة تجرى بطريقة اقتراع الراشدين العام ،وعلى اساس حكم الاغلبية ،

واذ تلاحظ ان الجزاءات التي وقعها مجلس الامن لم تؤت بعد النتائج المنشودة ،

١ — تؤكد من جديد حق الشعب الزمبابوى ،غير القابل للتصرف ،في الحرية والاستقلال ، وشرعية كفاحه من اجل نيل ذلك الحق طبقا لاحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ؛

٢ — وتؤكد مسئولية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،بصفتها الدولة القائمة بالادارة ،عن تدهور الحالة المستمر ، واقتناعها بأن استعمال القوة من جانب الدولة القائمة بالادارة هو السبيل الفعال الوحيد لاخماد التمرد في روديسيا الجنوبية ؛

٣ — وتشجب تخلف وامتناع حكومة المملكة المتحدة ،بصفتها الدولة القائمة بالادارة ، عن اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لاسقاط نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ونقل السلطة الى الشعب الزمبابوى ،على اساس انتخابات حرة تجرى بطريقة اقتراع الراشدين العام ، وعلى اساس حكم الاغلبية ؛

٤ — وتؤكد اقتناعها بان الجزاءات التي تقررت حتى الان لن تؤدى الى انهاء نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي الحاكم ، مالم تتصف بالشمول والالزامية وتخضع لاشراف يستند الى القوة ، ومالم يجر تطبيقها ،لا سيما من قبل افريقيا الجنوبية والبرتغال ؛

٥ — وتطلب الى حكومة المملكة المتحدة استعمال القوة لانهاء النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية فورا وتلاحظ في هذا الصدد مع التقدير عرض زامبيا وجمهورية الكونغو الديموقراطية اتاحة اقليميهما وفضائهما الجوى لهذا الغرض ؛

٦— وترى ان اى استقلال غير مقترن بحكم الاغلبية في روديسيا الجنوبية يكون منافيا لاحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ، وتطلب الى حكومة المملكة المتحدة الدخول فورا في مشاورات مع ممثلي الاحزاب السياسية المؤيدة لحكم الاغلبية ؛

٧— وتشجب سياسة حكومتي افريقيا الجنوبية والبرتغال وجميع الحكومات الاخرى ، التي تواصل الاحتفاظ بالعلاقات السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها مع روديسيا الجنوبية وتقوم باسداء المساعدات الاقتصادية والعسكرية وسواها من المساعدات المباشرة وغير المباشرة الى نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي الحاكم ، فتمكنه بذلك من البقاء ؛

٨— وتطلب الى جميع الدول انهاء نشاطات مصالح مواطنيها الماليةوالاقتصادية وغيرها الموجودة في روديسيا الجنوبية ؛

٩— وتلفت نظر مجلس الامن الى مساس الضرورة للقيام ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، بتطبيق التدابير التالية :

(أ) توسيع نطاق الجزاءات مرة اخرى ليشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، فيما يتعلق بالنظام العنصرى غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ؛

(ب) فرض الجزاءات على افريقيا الجنوبية والبرتغال اللذين رفضت حكومتاهما رفضا صارخا تنفيذ قرارات مجلس الامن الالزامية ؛

١٠— وتشجب تدخل قوات افريقيا الجنوبية اللاقانوني في روديسيا الجنوبية ، وتطلب الى المملكة المتحدة ، بصفتها الدولة القائمة بالادارة ، تأمين الطرد الفورى لجميع القوات المسلحة التابعة لافريقيا الجنوبية ، بما فيها قوات الشرطة ، من روديسيا الجنوبية ، ومنع كل مساعدة مسلحة للنظام الاقلية العنصرى الحاكم ؛

١١— وتشجب باقوى العبارات اعتقال وسجن واغتيال الوطنيين الافريقيين في روديسيا الجنوبية ؛

١٢— وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة تأمين الافراج فورا عن جميع الوطنيين الافريقيين المسجونين والمعتقلين ، والعيلولة دون حدوث اية اغتيالات جديدة للوطنيين الافريقيين في روديسيا الجنوبية ؛

١٣— وتطلب الى المملكة المتحدة ، نظرا الى حالة النزاع المسلح السائد في الاقليم والمعاملة اللاانسانية للمسجونين ، ان تؤمن تطبيق اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة اسرى الحرب المؤرخة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ (١) ، على تلك الحالة ؛

---

(١) الامم المتحدة ، ' مجموعة المعاهدات ' ، المجلد ٧٥ (١٩٥٠) الرقم ٩٧٢ .

١٤ — وتحث جميع الدول على القيام ،عاجلا ، باسداء جميع المساعدات الادبية والمادية اللازمة لحركات التحرر القومي في زمبابوى ، إما رأسا او عن طريق منظمة الوحدة الافريقية ؛

١٥ — وتلتمس من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة متابعة دراستها للحالة القائمة في الاقليم ،وتدعو الامين العام الى اعلام اللجنة الخاصة عن مدى تنفيذ الدول الاعضاء لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالاقليم ؛

١٦ — وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة اعلام اللجنة الخاصة عن التدابير التي تتخذها تنفيذا لهذا القرار .

الجلسة العامة ١٧١٠
٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨

القرار ٢٣٩٥ (الدورة ٢٣)

مسألة الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ،

وقد استمعت الى بيانات الملتمسين ،

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

واذ تشير كذلك الى جميع القرارات المختصة المتعلقة بالاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية والمتخذة من الجمعية العامة مجلس الامن ،

واذ تعرب عن قلقها الشديد لرفض حكومة البرتغال المستمر لتنفيذ قرارات الامم المتحدة المختصة ،

واذ يساورها القلق الشديد لتدهور الحالة في الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ،

واذ تشعر بالانزعاج الشديد لاستمرار وتزايد نشاطات المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها التي تشكل عقبة تعترض تحقيق الاماني المشروعة للشعوب الافريقية في تلك الاقاليم ،